تاريخ الإرسال: 2018/04/04 تاريخ القبول:2018/09/17

تحليل قياسي لمعدلات البطالة في الجزائر للفترة (1990-2015) في ظل السياسات والبرامج الحكومية

A econometrics analysis of unemployment rates in Algeria for the period (1990-2015) under government policies and programs

د/ بوتيارة عنتر
BOUTIARA ANTAR
antarboutiara@gmail.com
جامعة محمد بوضياف المسيلة

د/ بن واضح الهاشمي
BEN OUADAH ELHACHEMI
hachemi_2000@yahoo.fr
Mohammed Boudiaf University

الملخص:

نهدف من خلال هذه الورقة البحثية الى تحليل وقياس محددات البطالة في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية والبرامج التنموية خلال الفترة (1990-2015)، سواء المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي والهيئات الدولية، أو الاصلاحات الذاتية التي قامت بها الدولة بعد تحسن المداخيل المالية للدولة.

بعد التحليل وبناء النموذج الذي يفسر سلوك هذه الظاهرة في الجزائر، توصلنا الى أن اجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية ومعدل التضخم وسعر الصرف الحقيقي، بالإضافة الى المتغير الصوري الذي يعكس أوضاع الاقتصاد الجزائري هي العوامل المؤثرة على البطالة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: البطالة؛ سوق العمل؛ الاختلالات؛ الاصلاحات الاقتصادية؛ نموذج قياسي.

Abstract

this paper, we aim to analyze and measure the determinants of unemployment in Algeria under the economic reforms and development programs during the period (1990-2015), both supported by the International Monetary Fund and international bodies, or self-reforms carried out by the State after the improvement of financial income Of the State.

After analyzing and building the model that explains the behavior of this phenomenon in Algeria, we found that the GDP at current prices and the rate of inflation and the real exchange rate, in addition to the picture variable that reflects the situation of the Algerian economy Are the main determinants of Algeria's unemployment rate.

Keywords: unemployment; labor market; imbalances; economic reforms; econometrics model.

المقدمة:

أفرزت الأزمات الاقتصادية المتتالية عبر الزمن الى حدوث الكثير من المشاكل الاقتصادية، ومن بينها مشكلة الركود الاقتصادي، والذي أدى بدوره إلى حدوث مشكلة البطالة في البلدان الرأسمالية والشلل التام في الاقتصاديات النامية، ففي أغلب البلدان النامية أدى الضغط الديمغرافي على سوق العمل وتباطأ التوظيف نتيجة عدة عوامل اقتصادية واجتماعية إلى ارتفاع معدلات البطالة إلى مستويات قياسية.

إن مشكلة البطالة في الجزائر تعكس وضعية النظام الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي، والواقع الذي تعيشه البلاد، وتمثل هذه الأخيرة قلقا متزايدا لأنها تمس عددا معتبرا من فئات الشعب بمختلف شرائحه، وتعد السبب الرئيسي لتفشي ظاهرة الفقر وما ينجر عنها من آفات اجتماعية خطيرة تهدد أمن المجتمع واستقرار البلاد، مما يستوجب ضرورة البحث عن الحلول المناسبة لمعالجة هذه المشكلة، وهذا يعد أهم وأبرز التحديات التي يجب على الحكومة رفعها في الظرف الراهن.

قامت الحكومات المتعاقبة في الجزائر بعدة إصلاحات اقتصادية ممثلة في سياسات وبرامج الحكومية من أجل علاج المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد من اختلالات في التوازنات الداخلية والخارجية، عن طريق إجراءات تسمح بزيادة الصادرات وخفض الواردات، إضافة إلى تنمية موارد البلد من العملة الصعبة، والعمل على معالجة عجز الموازنة العامة لهذه الدول عن طريق ترشيد النفقات والبحث عن الموارد، والسيطرة على معدلات التضخم، ورفع معدلات النمو الاقتصادي، وتقليص معدلات البطالة، وخاصة نهاية الثمانينات حيث عانى الاقتصاد الجزائري من تدني معدل النمو الاقتصادي وارتفاع عجز الميزانية العامة وارتفاع معدلات التضخم والبطالة وتدهور الخدمات العامة، وتفاقم

العجز في ميزان المدفوعات، لكن الملاحظ من خلال هذه البرامج والسياسات وما تحتويها لم تساهم في حل هذه المشكلات بصفة جذرية، ولكن كانت حلول ظرفية فقط، نتيجة الاملاءات المطروحة من طرف صندوق النقد الدولي أو نتيجة ضغوطات اجتماعية.

أصبح الاعتماد على النماذج القياسية في وضع السياسات الاقتصادية سمة من سمات الدول المتقدمة، فالسياسات المؤقتة قصيرة الأجل لا تتيح سوى المعالجات الظرفية والتعاطي مع بعض الحالات الطارئة، مما لا يوفر فرصة حقيقية للتصدي للمشاكل الفعلية والمعقدة ولا نستطيع معه بناء اقتصاد وطني متكامل يتناسب مع طموحات الدولة والمجتمع، وبالتالي سوف نحاول من خلال هذه الورقة البحثية بناء نموذج قياسي يفسر سلوك ظاهرة البطالة في الاقتصاد الجزائري، ومعرفة أهم محددات هذه الظاهرة، والذي يسمح بدوره باتخاذ قرارات سليمة من أجل معالجة هذه الظاهرة.

اشكالية البحث: يمكن طرح اشكالية البحث كالتالي:

ماهي أهم محددات معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)؟ وهل ساهمت البرامج والسياسات التي تبنتها الحكومة في تقليص هذه الظاهرة؟

فرضيات البحث: وعلى ضوء الإشكالية فإننا نقوم باختبار الفرضيتين التاليتين:

- تتأثر معدلات البطالة في الجزائر بمتغيرات الهدف للإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة (1990-2015).
- ساهمت البرامج والسياسات التي تبنتها الحكومة في تقليص معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2015).

أهداف البحث: نهدف من خلال البحث الى تقييم أثر البرامج والسياسات المنتهجة من طرف الحكومة بغية تقليص معدلات البطالة، وهذا من خلال مدخل تحليل العوامل المؤثرة على هذه الأخيرة خلال فترة الدراسة.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في:

- أهمية استخدام التقنيات الكمية في التحليل الاقتصادي الكلي، خاصة القياس الاقتصادي بهيكلة العوامل التي تحدد ظاهرة البطالة في شكل دوال رياضية تقيس مدى تأثير هذه العوامل وبمقدار كمي.

- قياس وتفسير العوامل المؤثرة على البطالة يساعد على وضع مجوعة من الآليات لتحسين أداء السياسات الاقتصادية لفترات قادمة من طرف الحكومة.

منهج البحث: سنعتمد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي في شقه النظري القائم على تحليل تطور ظاهرة البطالة وسوق العمل في الجزائر خلال فترة الدراسة، وسرد بعض النماذج السابقة، وعلى منهج دراسة الحالة في الشق التطبيقي، وهو تحليل كمي قائم على القياس الاقتصادي في تقدير النموذج وتحليل النتائج.

ومن أجل معالجة الموضوع قمنا بتقسيم البحث الى المحاور التالية:

أولا/الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر.

ثانيا/تطور مؤشر معدل البطالة في الجزائر للفترة (1990-2000).

ثالثا/تطور مؤشر معدل البطالة في الجزائر للفترة (2000-2012).

رابعا/تحليل جوانب العرض في سوق العمل في الجزائر.

خامسا/عرض بعض النماذج السابقة.

سادسا/النموذج القياسي وتحليل النتائج.

أولا/ الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر.

الإصلاحات الاقتصادية المدعومة في الجزائر من طرف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي اشتملت على أربعة اتفاقيات هي: برنامج الاستعداد الائتماني الأول: ابتداء من 1989/05/31، برنامج الاستعداد الائتماني الثاني ابتداء من 1991/06/03، برنامج الاستعداد الائتماني الثالث من 1994/05/22 إلى 1995/05/21، برنامج التعديل الهيكلي من 1995/05/22 إلى 1998/05/21.

بعد سنة 1998 طبقت الجزائر برامج غير مدعومة، ولكنها تسير في اتجاه البرامج المدعومة الأخيرة وخاصة برنامج التعديل الهيكلي، وهذه البرامج تتمثل في برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، والبرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009)، والبرنامج الخماسي (2010-2014).

ومن أجل دراسة تطور معدلات البطالة في ظل الاصلاحات الاقتصادية، يمكن تقسيم تطور معدلات البطالة في الجزائر إلى مرحلتين مختلفتين، كل مرحلة وافقت أو واكبت

وضعية خاصة عرفها الاقتصاد الجزائري: البطالة في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية (1990-2000)، البطالة في ظل الإصلاحات الذاتية (2001-2012).

ثانيا/ تطور مؤشر معدل البطالة في الجزائر للفترة (1990-2000).

يمكن عرض تطور معدل البطالة خلال هذه الفترة من خلال الجدول التالي:

الجدول(01): يبين تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة (1990-2000).

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
%	19.7	20.2	21.3	23.1	24.3	28.1	27.9	27.9	28.0	29.3	29.5

Source : http://data.albankaldawli.org/indicator

نلاحظ من خلال الجدول (01) أن معدلات البطالة شهدت معدلات كبيرة خلال السنوات (1990-2000)، وتميزت هذه المرحلة بانخفاض معدل النمو الاقتصادي مع الزيادة السكانية السريعة التي أدت إلى الارتفاع الحاد في البطالة من 19.8% سنة 1990 إلى 29.5 % سنة 2000، وإتباع الجزائر برامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي، والتي اهتمت فقط بإعادة الهيكلة التنظيمية للمؤسسات العمومية مصحوب بتطهير مالي لهذه الأخيرة، غير أنها لم تمس علاقات التشغيل، وعليه تقهقرت الحالة العامة للتشغيل نتيجة غياب الاستثمارات الجديدة من قبل المؤسسات العمومية والخاصة، في ظل تطبيق السياسة العامة وأهداف برنامج التعديل الهيكلي المطبق سنة 1994 أصبحت هذه المؤسسات بصورة مزمنة غير منتجة، مما أدى إلى تسريح الجماعي للعمال اما نتيجة لإعادة هيكلة المؤسسات أو غلقها لعدم إيجاد مصادر تمويل، وهذا ما أدى إلى نقص مستويات التشغيل عند المستوى السائد آنذاك مع ارتفاع ضغوط الطلب على العمل، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (02): عدد المؤسسات العمومية التي تم حلها والمصنفة حسب النشاط الاقتصادي بتاريخ 30جوان 1998.

النشاط القطاعي	مؤسسة اقتصادية عامة	مؤسسة عامة محلية	المجموع
قطاع الصناعة	60	383	443
قطاع الفلاحة	5	18	23
قطاع البناء و الأشغال العامة و الري	54	195	249
قطاع الخدمات	15	83	98
المجموع	134	679	813

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، (1998)، "الاثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي"، الجزائر، ص 93.

ثالثا/ تطور مؤشر معدل البطالة في الجزائر للفترة (2001-2012).

أما خلال الفترة (2001-2012) وهي مرحلة الإصلاحات الذاتية، والتي تم التطرق لها على مستوى الجزء الأول من هذا الفصل، فقد شهدت معدلات البطالة انخفاضا مقارنة مع السنوات (1990-2000)، حيث قدرت في المتوسط بنسبة 17.87%، مع المسار التدريجي نحو الانخفاض، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول(03): يبين تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة (2001-2012).

السنة	2001	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل البطالة	27.3	15.3	10.0	10	11	9.8	10.6	11.19

Source : http://data.albankaldawli.org/indicator

نلاحظ من خلال الجدول (03) انخفاض معدلات البطالة في الجزائر خلال هذه الفترة، وهذا راجع إلى السياسة المالية التوسعية بعد ارتفاع أسعار البترول لمواجهة الضغط الاجتماعي الناتج عن ارتفاع معدل البطالة وتدهور القدرة الشرائية، حيث قامت الجزائر بتبني عدة برامج استثمارية في ظل المخططات التنموية منذ سنة 2001، انطلاقا من برنامج الإنعاش الاقتصادي، برنامج دعم النمو، برنامج التكميلي لدعم النمو، هذه البرامج قامت بدعم مختلف القطاعات الاقتصادية الزراعية والصناعية والخدمية، والتي ساهمت في تقليص معدلات البطالة، وخلق مناصب شغل، باعتبار أن هذه القطاعات تتميز بكثافة اليد العاملة.

كما واصلت الحكومة مجموعة واسعة من برامج التوظيف، والذي شملت الأشغال العمومية ذات الكثافة العالية، وبرامج التمويل المصغر، كما زادت الدعم المالي للزراعة

والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال نظام تخطيط موارد المؤسسات، وعن طريق اسناد دعم هذه المؤسسات للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، والقيام ببرنامج التشغيل في اطار عقود ما قبل التشغيل المخصص لإدماج خريجي الجامعات، وبرنامج المساعدة على الادماج المهني، وعلاوة على ذلك منذ سنة 2001، وفي ظل الاقتصاد غير الرسمي المتنامي، فقد خفضت الاشتراكات والاقتطاعات على الأجور لتعزيز فرص العمل في القطاع الرسمي[1].

وبما أن البطالة ما هي إلا اختلال بين العرض والطلب عن العمل، وبعد أن تطرقنا إلى محددات الطلب على العمل من خلال التحليل السابق، ينبغي البحث في العوامل التي تحدد عرض العمل من أجل التحليل الدقيق.

رابعا/ تحليل جانب العرض في سوق العمل في الجزائر:

إن دراسة التوزيع القطاعي للعمالة يعد من الأمور الهامة في دراسة مسار وتوجيهات التنمية الاقتصادية، لذا سنحاول التعرف فيما يلي على توزيع العمالة بين القطاعات على النحو التالي:

الشكل(01): تطور حجم القوى العاملة في الجزائر

الوحدة:(عامل)

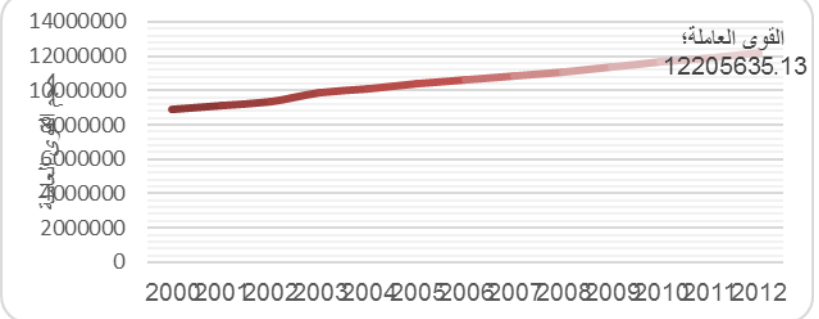

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي

الشكل (02): توزيع العمالة حسب القطاعات الاقتصادية

الوحدة:(%)

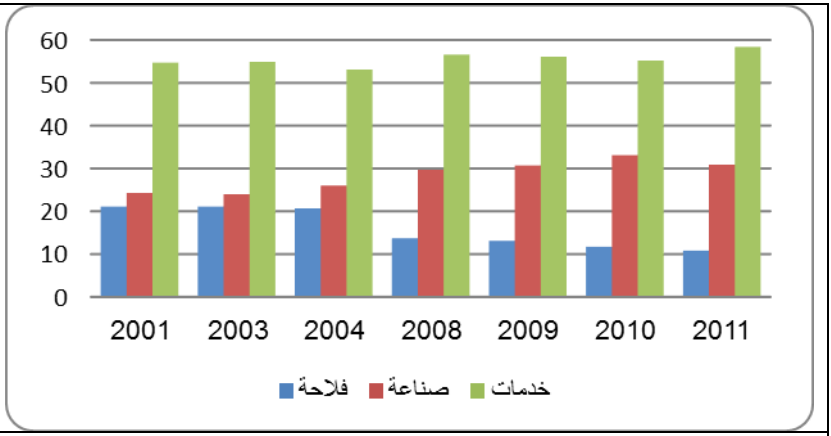

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي

من خلال الشكلين أعلاه يمكن استخلاص ما يلي:

بالنسبة إلى حجم القوى العمالة الكلية نلاحظ أنها تزداد من سنة إلى أخرى، حيث بلغ حجم القوى العاملة المشتغلة 9.1 مليون عامل سنة 2000، لتصل إلى أكثر من 12 مليون عامل سنة 2012، كما نلاحظ وجود تباين في توزيع اليد العاملة من قطاع لآخر: إن قطاع الخدمات على عكس القطاع الصناعي يستقطب اكبر عدد من العمالة في الجزائر لأنه يحتوي على قطاعات أخرى كالتجارة، الإدارة، النقل وخدمات أخرى حيث تزايد فيه حجم العمالة من 54.7% عام 2001 إلى 58.4% عام 2011، وهذا يعود إلى حدوث تحسن ملحوظ في القدرة الشرائية للمواطن، أين تعتبر الخدمات دالة للتقدم والرفاه الاقتصادي والاجتماعي، فكلما زاد التطور والرفاه للفرد صاحبه زيادة في الطلب على الخدمات، ويعتبر كل من النقل والمواصلات والتجارة والاتصالات والقطاع المالي أهم مجالات استقطاب اليد العاملة في هذا القطاع خصوصا بعد رفع الحكومة لاحتكارها. في حين نجد القطاع الصناعي احتل المرتبة الثانية إذ عرف تزايداً معتبراً في اليد العاملة بنسبة 33.1 %سنة 2010، لتنخفض هذه النسبة في السنة الموالية إلى 30.9%، وهذا نتيجة عدم نجاح الجهود المبذولة في استقطاب استثمارات أجنبية أو محلية خاصة لملء الفراغ الناتج عن تراجع دور الدولة في هذا القطاع وتأخر عملية الخوصصة، فعرف بذلك حجم العمالة في هذا القطاع نوعا من الثبات.

ثم يأتي القطاع الفلاحي الذي انخفضت فيه النسبة من 21.1% سنة 2001، إلى 10.8 سنة 2011، إذ عرف انخفاضا تدريجيا من سنة لأخرى خاصة السنتين الأخيرتين2011، 2012، وهذا راجع لانتهاء سياسة التصنيع التي ساهمت في ترقية النشاطات غير الفلاحية، بالإضافة إلى الفوارق الموجودة في مستوى المداخيل ما بين القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى، وكذا عدم توفر الإمكانيات المادية للفلاح، الأمور التي تساعد على النزوح الريفي نحو المدن بحثا عن العمل في نشاطات أخرى.

ولكن بالرغم من نقص نسبة المشتغلين في القطاع الزراعي إلى إجمالي المشتغلين، الا أن عدد المشتغلين في القطاع الزراعي زاد بفعل ارتفاع الدعم والقروض الممنوحة لهذا القطاع من جهة، وارتفاع منسوب المياه في السدود، من جهة أخرى، وقد شهدت هذه الفترة ارتفاع المساحات المروية وزيادة في حجم الاستثمارات في تربية الدواجن والمواشي وإنتاج الحليب.

من العوامل التي تحدد عرض العمل نجد: ارتفاع الأجور، ارتفاع عدد السكان، زيادة مساهمة المرأة وفئة الشباب في سوق العمل، وانتشار التعليم، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة سكان الحضر، فبالنسبة إلى عدد السكان فان ارتفاع عدد السكان 26239708 نسمة سنة 1990 إلى 38481705 نسمة سنة 2012 أدى إلى ارتفاع القوى العاملة من 6233924 عامل سنة 1990إلى 12205635 عامل سنة 2012، أي بنسبة ارتفاع تقدر بـ 95.7%، كما يمكن توضيح ارتفاع نسبة مساهمة المرأة في سوق العمل من خلال الشكل التالي:

الشكل (03): توزيع القوى العاملة حسب الجنس في الجزائر.

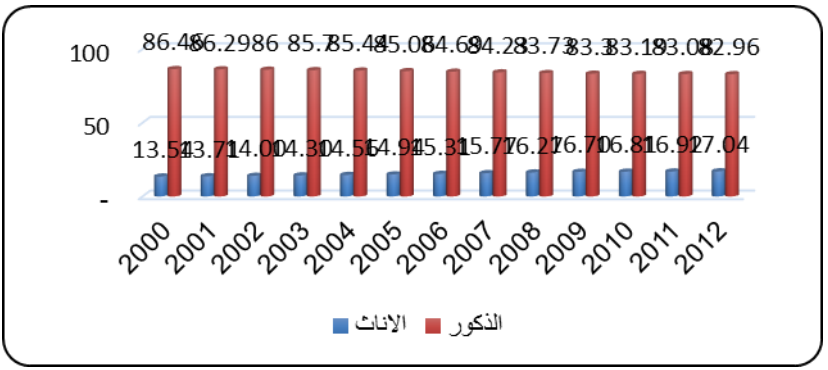

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي.

من خلال الشكل البياني (03) نلاحظ أن القوى العاملة عند الذكور أكبر بكثير من العمالة عند الاناث، حيث تتراوح نسبة القوى العمالة عند الذكور ما بين (86,46% و82,96%) وهذا خلال الفترة (2000-2012) في حين أن نسبة القوى العمالة عند الاناث تتراوح ما بين (13,54% و17,04%) خلال نفس الفترة، ويفسر هذا تأخر المرأة في دخول سوق العمل رغم انفتاحها على عالم الشغل وتغيير ثقافة وتقاليد الأسر والمجتمع الجزائري فيما يتعلق بعمل المرأة، الا ان الشيء الملاحظ هو أن نسبة العمالة عند الاناث تطورت خلال السنوات الأخيرة.

كما يمكن توضيح نسبة مساهمة الشباب في سوق العمل من خلال التمثيل التالي:

الشكل(4): توزيع القوى العمالة حسب فئات العمر سنة 2010 في الجزائر.

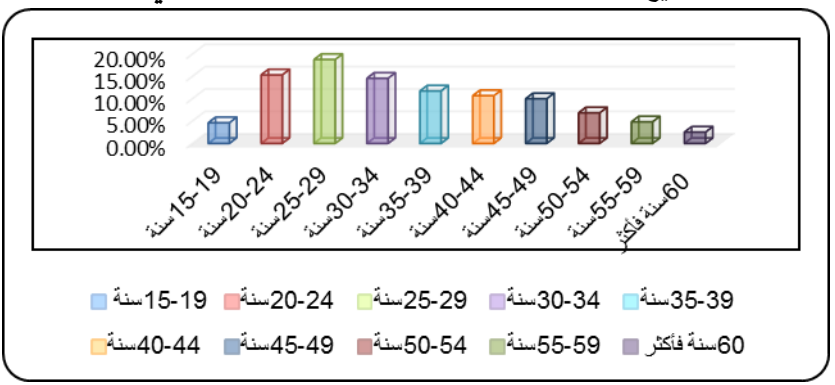

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على احصائيات بنك الجزائر.

نلاحظ من خلال الشكل البياني(4) أن الفئة التي تمثل أعلى مستوى للعمالة هم الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 25-29 سنة، بنسبة قاربت 18,78 % سنة2010، إذ نجد أن نسبة العمالة لدى الفئة 20-24 سنة بـ 15,35%، ثم بعد ذلك 30-34 سنة قدرت ب 14,59 %*هذا* ما يؤكد نسبة البطالة العالية لدى الشباب وخاصة خريجي الجامعات.

خامسا: بعض النماذج السابقة

- النموذج الأول: دراسة عماد الدين المصبح (نموذج محددات البطالة في سوريا)

الهدف من الدراسة[2] هو بناء نموذج قياسي يفسر سلوك البطالة في الاقتصاد السوري للفترة (1970-2004)، بعد وضع الإطار النظري وتقديم بعض المقاربات التي تفسر معدلات البطالة وضع الباحث مجموعة من المتغيرات المحتمل تأثيرها على معدلات البطالة في سوريا البطالة وهي: البطالة بفترة ابطاء، معدل التضخم، مؤشر الانفتاح الخارجي، معدل نمو رأس المال الثابت، النمو في الإنتاجية، بالإضافة إلى مؤشر يقيس بعض العوامل المؤسساتية (استخدم الباحث الضريبة على الدخل).

وباستخدام التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ تم تقدير نموذج العلاقة التوازنية قصيرة الأجل، يحتوي على المتغيرات التفسيرية التالية: معدل البطالة بفترة ابطاء واحدة، معدل النمو في الإنتاجية بأربع فترات ابطاء، وحصة العامل من مخزون رأس المال الثابت، الانفتاح الخارجي.

- النموذج الثاني: دراسة ESSA H. MOHAMED (محددات دالة البطالة في الاقتصاد الليبي)

قام الباحث من خلال هذه الدراسة بتقدير دالة البطالة في الاقتصاد الليبي للفترة (1960-1991) في الأجل الطويل، توصل الباحث إلى أن البطالة في الاقتصاد الليبي تتحدد بواسطة المتغيرات التالية: الدخل الحقيقي، البطالة بفترة ابطاء واحدة، وهذا بعد اختبار استقرارية المتغيرات المدرجة في النموذج واختبار التكامل المشترك للعلاقة التوازنية طويلة الأجل[3].

- النموذج الثالث: دراسة Joel Hinaunye Eita and Johannes M. Ashipala (محددات دالة البطالة في ناميبيا):

قدمت الدراسة[4] نموذج قياسي لمحددات دالة البطالة في الاقتصاد الناميبي للفترة (1971-2007)، بهدف البحث عن المتغيرات التي تفسر سلوك هذه الظاهرة، حيث استخدم الباحث منهجية التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ لأنجل–جرانجر لتقدير العلاقة في الأجل الطويل والأجل القصير.

بغية التقدير استخدم الباحث المتغيرات التالية والمحتمل تأثيرها على معدلات البطالة: التضخم، فجوة الدخل، الأجر الحقيقي، الاستثمار، الإنتاجية، ولكن تقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل أثبتت أن البطالة في الاقتصاد الناميبي تتأثر بكل من: معدلات التضخم، فجوة الدخل (-1)، الأجر الحقيقي، الاستثمار، الإنتاجية، أما في الأجل القصير فان معدلات البطالة تتأثر بكل من: فجوة الدخل(-1)، فجوة الدخل(-2)، معدلات التضخم (-3).

خامسا: النموذج القياسي

إن عملية تحديد المتغيرات التي تؤثر في ظاهرة البطالة تعتمد على النظريات الاقتصادية [5]وعلى الدراسات السابقة، بالإضافة الى تحليل واقع هذه الظاهرة في الاقتصاد الوطني، وبناء على ما تم تناوله يمكن عرض العوامل المحتمل تأثيرها على البطالة في الجزائر على النحو التالي:

أ- التنظيم والضرائب على العمل: أكدت بعض الأدبيات أن الصرامة في تنظيم سوق العمل وزيادة الضرائب على العمل تؤدي إلى تخفيض فرص العمل وزيادة معدلات البطالة لأنها تؤدي إلى رفع تكلفة العمل.

ب- حجم السكان الإجمالي: تؤدي الزيادة في حجم السكان الإجمالي، وما يترتب عليها من زيادة في أعداد السكان النشطين اقتصاديًا إلى زيادة عرض العمل لاعتباره يعد من بين أهم العوامل في تحديد جانب العرض (عرض العمل)، ومع عدم قدرة الطلب على العمل على تغطية ما هو معروض من القوة العاملة ستؤدي حتماً إلى زيادة حجم البطالة ومعدلها، وبالتالي فالعلاقة طردية بين حجم السكان الإجمالي ومعدل البطالة.

ت- **إنتاجية العمل:** تعرف الإنتاجية على أنها حصة العامل الواحد من الإنتاج، وبشكل مبسط يمكن القول أن انخفاض الإنتاجية سوف يؤدي بالمؤسسات إلى طلب مزيد من العمالة من أجل إنتاج الكمية نفسها منه، وهذا يعني أن ذلك يساعد على تخفيض معدلات البطالة.

إلا أن هناك تحليل آخر أكثر واقعية حيث أن انخفاض الإنتاجية مع أجور ثابتة سوف يؤدي إلى زيادة تكلفة العمل –تراجع القدرة التنافسية للاقتصاد –تراجع نمو الصادرات، مما يؤدي إلى كبح النمو الاقتصادي، وتراجع الطلب المحلي وعليه تخفيض حجم العمالة.

ث- معدل التضخم: التضخم هو الزيادة المستمرة والمحسوسة في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية قصيرة، ففي سنة 1959 قام "AW. Philips" بصياغة علاقة عكسية بين تغيرات معدل الأجر الاسمي ومعدل البطالة، بحيث يتميز المنحنى بميل سالب، مع إمكانية التوفيق بين ارتفاع الأجور الاسمية والبطالة، فإذا كان التضخم ناتجا عن ارتفاع كتلة الأجور، وللحفاظ على استقرار الأسعار يجب منع زيادة الأجور الاسمية والقبول بارتفاع البطالة. وبهذا تكون البطالة هي ثمن مكافحة التضخم، كما أن التضخم هو ثمن تحقيق التشغيل الكامل، غير أن الفكر الاقتصادي الحديث قدم ما يعرف بظاهرة الركود التضخمي، حيث يزداد كل من حجم ومعدل البطالة مع ارتفاع معدلات التضخم، لذا فانه يمكن القول إن العلاقة بين كل من معدل التضخم ومعدل البطالة غير واضحة الاتجاه.

ج- إجمالي الناتج المحلي أو النمو الاقتصادي: يمكن القول أنه كلما زاد حجم الناتج المحلي الإجمالي وارتفع معدله أدى وفقًا لمنطق النظرية الاقتصادية إلى زيادة مستوى التشغيل والتوظيف نتيجة لخلق مزيد من فرص العمل الجديدة، مما يترتب عليه انخفاض في حجم البطالة ومعدلها، ويتحقق ذلك في ظل ظروف الرواج أو الانتعاش الاقتصادي، ويحدث العكس في ظل ظروف الركود أو الكساد، وهذا ما يوضح العلاقة العكسية بين إجمالي الناتج المحلي ومعدل البطالة، ويقوم الاقتصاديون بشرح العلاقة بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي من خلال قانون أكيون (La loi d'okun).

د- نمو مخزون رأس المال والاستثمار الأجنبي المباشر: إن نمو مخزون رأس المال يؤدي إلى تخفيض معدل البطالة، حيث أنه من المتوقع أن تقود هذه الزيادة إلى زيادة حجم الإنتاج ثم زيادة حجم الطلب الكلي، وذلك سوف يؤدي إلى زيادة عرض العمل من جهة بسبب تحسن الأجور، وإلى زيادة الطلب الراهن والطلب الفعال (المتوقع) من جهة ثانية، والواقع أن النظرية الكينزية اعتبرت أن البطالة دالة في نمو رأس المال GK بإشارة سالبة، واستخدمت بعض الدراسات سعر الفائدة الحقيقي كبديل مخزون رأس المال.

ح- الإنفاق العام: يعتبر الإنفاق العام المحرك الأساسي الذي من خلاله يمكن للحكومة أن تخلق مناصب شغل تمتص بها جزءا من البطالة وتخفف من حدتها، وهذا يعني أن العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة علاقة عكسية فكلما زادت الحكومة من حجم إنفاقها العام كلما انخفضت معدلات البطالة وأحجامها.

خ- الكتلة النقدية: إن العلاقة بين الكتلة النقدية ومعدل البطالة عكسية، حيث نجد انه في الفترات التي تتوقف فيها الحكومة عن زيادة حجم المعروض النقدي تتزايد معدلات البطالة، وفي الفترات التي يتزايد فيها حجم المعروض النقدي تنخفض فيها معدلات البطالة.

د- **مستوى المنافسة في سوق السلع:** لمعرفة ما إذا كانت سلع المحلية أرخص أو أغلى من السلع الأجنبية يجب أن يأخذ في الحسبان أسعار السلع الأجنبية والمحلية، وللقيام بذلك ننظر إلى سعر الصرف الحقيقي والذي يساوي:

$$R = e.(P_f/P) .$$

حيث P ، P_f تمثل أسعار السلع المحلية والأجنبية على الترتيب، e تمثل سعر الصرف الاسمي، فالارتفاع في سعر الصرف الحقيقي يعني أن السلع الأجنبية أغلي من السلع المحلية، مما يعني أن زيادة الطلب على السلع المحلية وبالتالي زيادة درجة المنافسة في السلع المحلية، ومنه يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي زيادة العمالة.

ذ- **معدل التبادل التجاري Terms of Trade (TOT):** يؤدي حدا التبادل التجاري إلى زيادة الطلب الكلي والطلب على العمالة، إن القيمة الموجبة لـTOT ، بما يعنيه من انخفاض في اسعار المستوردات و/أو ارتفاع في أسعار الصادرات، تؤدي إلى زيادة

معدل النمو الاقتصادي وزيادة حجم الطلب المحلي، إضافة إلى زيادة الطلب على العمالة(6).

1- النموذج النظري للدراسة: يمكن صياغة النموذج النظري للدراسة على الشكل التالي:

$$TCHO_t = f(Y_t, RM2_t, FDI_t, TOT_t, INF_t, EX_t^g, REER_t, I_t, PROD_t, n_t) \ldots\ldots (1)$$

حيث:

تعريف المتغير	الرمز	الوحدة	المصدر
معدل البطالة	$TCHO_t$	%	بنك الجزائر/ONS
اجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة	PIB_t	مليار دج	البنك الدولي
اجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية	ny_t	مليار دج	البنك الدولي
الكتلة النقدية الحقيقية	$RM2_t$	مليار دج	بنك الجزائر
الاستثمار الأجنبي المباشر	FDI_t	مليار دج	البنك الدولي
معدل التبادل التجاري	TOT_t	%	البنك الدولي
معدل التضخم	inf_t	% (2005)	البنك الدولي/بنك الجزائر/ONS
مؤشر أسعار الاستهلاك	CPI_t	مؤشر (100=2005)	البنك الدولي/ons/بنك الجزائر
الانفاق الحكومي	EX_t^g	مليار دج.	بنك الجزائر
الاستثمار الكلي بالأسعار الثابتة	I_t	مليار دج	البنك الدولي
سعر الصرف الفعلي الحقيقي	$REER_t$	مؤشر (100=2005)	البنك الدولي
عدد السكان	n_t	نسمة	البنك الدولي

2- البيانات والعينة وطريقة التقدير:

تم جمع البيانات من مصادر محلية ودولية، وهي: الديوان الوطني للإحصاء، بنك الجزائر، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، وستغطي الدراسة الفترة (1990-2015)، وذلك باستخدام بيانات سنوية.

تم استخدام برنامج E-VIEWS08، أما طريقة التقدير فقد تم استخدام نموذج تصحيح الخطأ بطريقة الخطوتين لأنجل وجرانجر (The Engle-Granger two-step cointegration) لتقدير المرونات في الأجل الطويل، وتم تجنب تقدير المعادلات في الأجل القصير بسبب أن حجم العينة صغير لا يعطي نتائج جيدة.

3- دراسة استقرارية السلاسل (اختبار جذور الوحدة):

يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص خواص السلاسل الزمنية لكل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، خلال الفترة (1990-2015)، والتأكد من مدى سكونها، وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدة، ولاختبار سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج محل الدراسة سوف نستخدم اختبار فلبيب–براون (Phillip-Perron)، لأن له قدرة اختبارية أفضل وأدق من اختبار ديكي –فولر (Dickey and Fuller) لاسيما عندما يكون حجم العينة صغيرا[7].

نتائج الاختبار ملخصة في الجدول التالي:

الجدول (4): اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية باستخدام اختبار Phillip-Perron.

السلسلة الزمنية	المستوى		الفرق الأول		درجة التكامل
	ثابت فقط	ثابت واتجاه	ثابت فقط	ثابت واتجاه	
$LTCHO_t$	-0.54	-1.96	-2.22	-2.14	**I(2)**
$LNCHO_t$	-1.35	-2.23	-3.77*	-3.85*	**I(1)**
$LPIB_t$	-5.27	-5.41	-	-	**I(0)**
LnY_t	-4.99	-2.51	-4.11*	-5.90*	**I(1)**
$LRM2_t$	0.41	-3.78	-5.18*	-5.21*	**I(1)**
$LREER_t$	-4.33*	-5.76*	-	-	**I(0)**

$LINF_t$	-2.09	-2.28	-7.52*	-7.62*	**I(1)**
$LTOT_t$	-2.01	-2.60	-7.15*	-7.15*	**I(1)**
$LTCH_t$	-9.63*	-5.66*	-	-	**I(0)**
$LTCHR_t$	-2.11	-2.47	-7.83	-5.96	**I(1)**
Ln_t	-2.12	-3.39	-4.22*	-4.38*	**I(1)**

* معنوي عند مستوى معنوية 5% حسب قيم (Adj.t-statistic) لـ (Mackinnon :1996).

اختيار العدد الأمثل لفترات الارتباط التسلسلي في الاختبار وفق الاختيار الالي (Newey-West) باستخدام طريقة (Bartlett Kernel).

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج E-Views.

نلاحظ من خلال الجدول أن المتغيرات المدرجة في الجدول السابق مستقرة عند المستوى الأول باستثناء اجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة، وسعر الصرف الفعلي الحقيقي، وسعر الصرف الاسمي، الا أن معدل البطالة والذي يمثل المتغير التابع مستقر عند المستوى الثاني، وبالتالي تم استبدال معدل البطالة بعدد الأشخاص البطالين، والذي يعتبر مستقر عند المستوى الأول.

4- نتائج التقدير:

بعد تقدير عدة نماذج باستخدام المتغيرات المحتمل تأثيرها على معدل البطالة في العلاقة (1)، واختبار جميع النماذج الممكنة تم التوصل إلى أفضل نموذج من الشكل التالي:

$$LNCHO_t = 20.28 - 0.24LNY_t - 0.05LINF_t + 0.367LTCHR_t - 0.35DUM$$

(9.60) (-3.04) (2.31) (5.81) (-3.63)

$R^2 = 0.9167$ $\overline{R}^2 = 0.90$ n=26

F=57.79 SSE=0.18 D-W=1.87

ويمكن توضيح مجمل النتائج من خلال الجدول التالي:

الجدول (5): يبين نتائج تقدير النموذج.

Dependent Variable: LNCHOM
Method: Least Squares
Date: 11/04/17 Time: 19:06
Sample: 1990 2015
Included observations: 26

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNY	-0.245877	0.080698	-3.046873	0.0061
LINF	-0.051780	0.022400	-2.311586	0.0310
LTCHR	0.367909	0.063293	5.812836	0.0000
DUM	-0.355615	0.097843	-3.634531	0.0016
C	20.28990	2.113235	9.601345	0.0000

R-squared	0.916723	Mean dependent var	14.30311
Adjusted R-squared	0.900861	S.D. dependent var	0.294554
S.E. of regression	0.092744	Akaike info criterion	-1.746902
Sum squared resid	0.180631	Schwarz criterion	-1.504961
Log likelihood	27.70973	Hannan-Quinn criter.	-1.677232
F-statistic	57.79288	Durbin-Watson stat	1.872923
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات برنامج E-VIEWS بالاعتماد على النموذج في المعادلة (1)، والسلاسل الزمنية المتعلقة بالمتغيرات.

يؤثر كل من اجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية ومعدل التضخم عكسيا على البطالة في الجزائر، بينما يؤثر سعر الصرف الحقيقي طرديا، حيث أن زيادة الإنتاج تؤدي إلى خلق مناصب شغل وبالتالي تخفيض البطالة، بينما التغير في معدل التضخم يؤدي إلى التغير العكسي في معدل البطالة، وهذا ما يتوافق مع نظرية فيلبس، بينما ارتفاع سعر الصرف الحقيقي يعني أن أسعار السلع الأجنبية أقل من أسعار السلع المحلية، مما يعني أن انخفاض الطلب على السلع المحلية وبالتالي ضعف درجة المنافسة في السلع المحلية، ومنه يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي وبالتالي انخفاض في حجم العمالة.

المتغيرات المفسرة في النموذج تفسر 91.67% من التغير في حجم البطالة، وكل معلمات النموذج ذات معنوية إحصائية عند مستوى 5%، بالإضافة الى أن النموذج ذو معنوية إحصائية كلية عالية.

وللتأكد من خلو النموذج من المشاكل القياسية، تم استخدام عدة اختبارات كما هو موضح من خلال الجدول التالي:

الجدول (6): نتائج الاختبارات القياسية الخاصة بنموذج البطالة المقدر.

ARCH Test	Breusch-Godfrey Serial Correlation LM	Normality (Jarque-Bera)	

	3	2	1	3	2	1	-
دالة البطالة	3.68	1.13	0.018	2.85	2.1	0.097	0.081
	)**(0.29	)**(0.56	)**(0.89	*(0.41)(	*(0.34)(	*(0.75)(	)***(0.96

*عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء عند مستوى معنوية 5%. **تجانس تباين حد الخطأ العشوائي عند مستوى 5%.

*** التوزيع الطبيعي للبواقي عند مستوى معنوية 5%.

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج E-VIEWS، ونموذج البطالة المقدر.

من خلال الجدول (06) فان نموذج معدل البطالة في الجزائر مقبول من الناحية القياسية، حيث أن بواقي هذا النموذج تتبع التوزيع الطبيعي وهذا ما توضحه إحصائية (Jarque-Bera)، كما أن النموذج خالي من الارتباط الذاتي بين الأخطاء من الدرجة الأولى والثانية والثالثة وهذا ما يوضحه اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM)، وكذلك خلو النموذج من مشكلة عدم تجانس تباين حد الخطأ العشوائي وهذا ما يوضحه اختبار (ARCH).

أما اختبار التكامل المشترك بين متغيرات النموذج فيوضحه الجدول التالي:

الجدول (4-20): اختبار التكامل المشترك بنموذج البطالة المقدر باستخدام (PP test)

القرار	إحصائية t		
	ثابت واتجاه	ثابت	
I(0)	-4.4*	-4.51*	$RESIDNCHO_t$

* معنوي عند 5% .** معنوي عند 10%.

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج E-VIEWS، ونموذج البطالة المقدر.

نلاحظ من خلال الجدول أن بواقي النموذج في العلاقة التوازنية طويلة المدى لدالة البطالة مستقرة عند المستوى، مما يدل على تكامل مشترك بين هذا المتغير والمتغيرات المفسرة له في الأجل الطويل.

الخاتمة: أهم النتائج المتوصل لها من خلال البحث نوجزها في النقاط التالية:

– تحليل سوق العمل في الجزائر بين أن مشكلة البطالة في الجزائر تعكس وضعية النظام الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي، والواقع الذي تعيشه البلاد، وتمثل هذه الأخيرة قلقا متزايدا لأنها تمس عددا معتبرا من فئات الشعب بمختلف شرائحه، وتعد السبب الرئيسي لتفشي ظاهرة الفقر وما ينجر عنها من آفات اجتماعية خطيرة تهدد أمن المجتمع واستقرار البلاد، مما استوجب ضرورة البحث عن الحلول المناسبة لمعالجة هذه المشكلة، وهذا يعد أهم وأبرز التحديات التي يجب على الحكومة رفعها في الظرف الراهن.

– التحليل القياسي لمحددات ظاهرة البطالة في الجزائر فقد أثبت أن هذه الظاهرة تتأثر بكل من: اجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية، ومعدل التضخم، وسعر الصرف الحقيقي كأهم محددات في الأجل الطويل.

– الاصلاحات الاقتصادية مست بالدرجة الأولى محددات ظاهرة البطالة، وخاصة متغيري سعر الصرف ومعدل التضخم، مما أثر مباشرة على ظاهرة البطالة، وهذا ما يثبت الفرضية الاولى.

– الاصلاحات الاقتصادية بداية التسعينات أثرت على معدلات البطالة سلبيا، كما أن تقليص ظاهرة البطالة خلال مرحلة الاصلاحات الذاتية كانت ظرفية فقط، سوف تتفاقم بتقليص المبالغ المالية المخصصة لهذه البرامج، وهذا ما لاحظناه من خلال تحليل واقع ظاهرة البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة، ومما ينفي الفرضية الثانية.

الهوامش والمراجع المعتمدة

(1) International Monetary Fund, (2005), "Algeria: Selected Issues ", IMF Country Report No. 05/52, USA .

(2) عماد الدين المصبح، (2008)، "العوامل المؤثرة في البطالة في الجمهورية العربية السورية: دراسة تطبيقية باستخدام منهجية التكامل المشترك"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول أزمة البطالة في الدول العربية، مصر.

(3) ESSA H. MOHAMED, (1997),4 - ESSA H. MOHAMED, (1997), "Macroeconometric Model of an Oil Based Economy:

Case Study of Libya", Submitted as Fulfilment for the Degree of Doctor of Philosophy, University of Sheffield, UK. p165.

(4) Joel Hinaunye Eita and Johannes M. Ashipala, (2010), "Determinants of Unemployment in Namibia ", International Journal of Business and Management, Published by Canadian Center of Science and Education, Canada, Vol. 5, No. 10, pp92-104.

(5) ارجع الى: مجيد علي حسن وعفاف عبد الجبار، (2004)، "مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط1، ص327.

- محمدي فوزي أبو السعود، (2004)، "مقدمة في الاقتصاد الكلي"، الدار الجامعية، مصر، ص 218.

(6) عماد الدين المصبح، (2008)، ص16.

(7) Obben J, (1998), The Demand For Money in Brunei, Asian Economic Journal, Vol 02 , No12, PP109-121.

Site d'internet:

1- http:/.Worldbank.org/en/Country/algeria/Overiew.
2- www.africaneconomicoutlook.org.
3- www.premier-ministre.gov.dz.
4- WWW. IFM.Org.
5- http://www.ons.dz/-Prix-a-la-consommation-.html.
6- http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/statistiques/
7- WWW.OPEC.Org/opec_Web/en/data.
8- http://data.OECD.Org/Fr/.